



هجوم أربيل يفصح عن فقدان السيادة العراقية

لذلك لا يتوقع الكاتب صداما أميركيا إيرانيا في حقبة العسل التفاوضي الذي تحرص عليه إيران، وتجده الولايات المتحدة مخرجا لأزمته في الشرق الأوسط وتنظيف الصورة التي خلفها ترامب، ومن جهة ثانية فإن رسائل أربيل لم يعرف المرسل فيها، وهناك تلميحات إلى ميليشيات، وقد يكون حزب العمال الكردستاني متورطا، أو هو صراع داخلي في ساحة مكتنوفة ورخوة. وما زالت فلول داعش وخلاياها النائمة قادرة على أن تصحو لتنفذ فعالية انتقامية بدوافع شتى أبرزها التذكير بقدرته على الرد عسكريا، وبيعت رسائل تشير إلى عدم نهايته. السلطات العراقية تركز كل يوم الحفوفات المعروفة في أن البلد لن يكون ساحة للصراع الإقليمي أو الدولي، ورغم ذلك، كما يقول كاتب عراقي آخر "يتحول العراق إلى ميدان رمي صاروخي حر، بما يجعل الألق مفتوحا على جميع الاحتمالات، إلا احتمال الحفاظ على السيادة العراقية".

واعتقد أن الكثير من الكوارث والماسي ستفادها العراق بوجود سيادة حقيقية، ولأسف فإن أي سيادة حقيقية في العراق لن تتحقق في ظل عملية سياسية صممت على أساس التبعية للخارج.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدباجي

كرم نعمة

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة العقبوي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

الضغط الدولي، وتقليل التهديدات التي تواجه استقرار النظام".
التقرير حذر من أن إيران لديها القدرة على شن هجمات سيبرانية على البنية التحتية الحيوية.
من هنا جاء تأكيد مدير الاستخبارات الوطنية أربيل هينز، أن "العراق سيكون ساحة معركة رئيسة للنفوذ الإيراني في العام المقبل، وأن طهران ستواصل سعيها إلى وجود عسكري دائم في سوريا، وزعزعة استقرار اليمن وتهديد إسرائيل".
الدبلوماسي السابق الدكتور غازي فيصل رأى في الهجوم على مطار أربيل تهديدا لفرص الاستقرار واستمرار لاستراتيجية المنظمات الإرهابية في العراق وسوريا ولبنان واليمن وغيرها من الدول، وتحققا لاستمرار العنف وخدمة للأيديولوجيات والأجندات الإقليمية، خصوصا الإيرانية، مما يتطلب تدخلا دوليا من الأمم المتحدة لحماية المدنيين، ومواجهة المنظمات الإرهابية والميليشيات والسلاح المنفلت الذي يهدد المدنيين. ويكرس ثقافة الكراهية والتمييز المذهبي.

يرى نائب رئيس الجمهورية في العراق سابقا الدكتور طارق الهاشمي، في رسالة وجهها لي، أن المستهدف الحقيقي من جميع الهجمات التي تجري في إقليم كردستان العراق هو الإقليم نفسه لإظهاره بمظهر الضعيف، بصفته الخفيف والمسؤول عن حماية ضيوفه، وإلا فإن هناك قواعد ومصالح أميركية في مناطق أخرى في العراق يمكن استهدافها بسهولة. من جهة أخرى فإن الخسائر الناجمة عن الهجمات ثبت أنها طفيفة، بمعنى أنها هجمات إزعاج لا أكثر، لهذا تجاهلتها الإدارة الأميركية حتى في زمن الرئيس السابق دونالد ترامب المعروف بمواقفه المتشددة.

لكن مثل هذه الهجمات، على افتراض أنها ألحقت خسائر فادحة بالمصالح الأميركية، فإنها مع ذلك لن تقود إلى حرب مفتوحة. الإدارة الأميركية وإيران لا ترغبان بحرب مفتوحة، بل تسعيان إلى حرب محدودة ضد أهداف منتخبة تحفظ ماء الوجه في الرد، لكن أضرارها تكون هامشية ولا تستنفذ الطرف المقابل. ولا ننسى أن موقف الطرفين من الملف النووي يقتضي ضبط النفس في المجالات الأخرى كي لا تحرب الجهود والمفاوضات التي انطلقت بنجاح في فيينا، والتي يمكن أن تقود إلى اتفاق جديد ترغّب بموجبه العقوبات المفروضة على إيران.

ما يسند هذا القول هو أن الميليشيات الموالية لإيران في الوسط والجنوب وبما تملكه من سلاح مؤثر، صواريخ أرض - أرض، طائرات درونز ملغمة.. لا تزال قادرة على إلحاق أكبر الأضرار بالقواعد والمصالح الأميركية، لكنها لا تفعل، والسبب عدم رغبة إيران بالحرب في هذا الوقت، لهذا لن يتحول العراق إلى ساحة حرب بالوكالة بين الولايات المتحدة وإيران في المستقبل المنظور على الأقل، ليس فقط في كردستان، بل حيثما كان هناك تواجد أميركي في العراق.

لهذا أعرب الهاشمي عن فله أن هذه الهجمات ستخفي حالمًا يتم الاتفاق على الملف النووي بين إيران ومجموعة خمسة زائد واحد، لأن هذه الهجمات ستكون، يقينا، على طاولة المفاوضات كجزء من الاعتراض على النفوذ غير المشروع إقليميا.

يعتقد كاتب واكاديمي عراقي أن هذه الحقبة قد تكون الأهدأ بين الولايات المتحدة وإيران بعد فوز بايدن والشروع بمناقشة الملف النووي الذي يشي بان المفاوضات بين الطرفين تميل إلى التسوية مع كسب الوقت، كما أن الأميركيين وافقوا مؤخرا على أن تكون مهمة قواتهم في العراق مقتصرة على التدريب وأنهم بنية الأسحاح الكلي كما جرى في أفغانستان مؤخرا.

د. باهرة الشيلخي
كاتبة عراقية

لم يتأكد ما تداولته وسائل التواصل الاجتماعي الجمعة بان سربا من الطائرات المسيرة استهدفت مراكز حساسة في قاعدة عين الأسد بمحافظة الأنبار، لكن الأكد أن هجوما شنته الأربعاء طائرة مسيرة تحمل مادة "تي إن تي" استهدفت مركزا للحلفاء الدولي بقيادة الولايات المتحدة داخل مطار أربيل.
الهجوم على التواجد الأميركي في العراق ليس جديدا، لا في أربيل ولا في بغداد حيث السفارة الأميركية، ولا في محافظة الأنبار حيث توجد أكبر قاعدة عسكرية هي عين الأسد، لكن الجديد ما يوجه أصابع الاتهام إلى إيران وميليشياتها في العراق.

عقب الهجوم الأخير، وجه رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الخميس بفتح تحقيق فوري في الاعتداءات.
ونقل المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة جينبي رسول عن الكاظمي تأكيده أن "امن العراق هو من مسؤولية الحكومة والقوات الأمنية العراقية، وأن هذا النوع من الأعمال الإرهابية التي تجري في شهر رمضان المبارك هدفها زعزعة الأمن"، مبديا اعتقاده أن هذا العمل مرفوض، "وسوف يواجه بقوة القانون وتكاتف الشعب العراقي"، حسب قوله الذي يكره في كل مناسبة، ناسيا أنه هو نفسه يتعرض أيضا لتهديدات من الفصائل الموالية لإيران.

لن نتوقع دولة ميليشيا الحشد الشعبي وهي الدولة الموازية للدولة الرسمية أو تتراجع عن أعمالها الإرهابية، فهي وحدها تملك الحل والعقد.
قرارات الكاظمي في هذا الشأن تأتي متأخرة لا قيمة لها، فدولة الميليشيات هي التي تملك الحصانة دون غيرها، وهي أعلى منزلة من وزارة الدفاع نفسها، كما أنها تمتلك "قداسة المرجعية"، وتحظى بتأييد الأحزاب الحاكمة، وهي قبل هذا وذلك، ستبقى اليد الضاربة بين الأخوة الأعداء نوري المالكي ومقتدى الصدر، مثلا. وتحظى ميليشيات الحشد بدعم إيران وتأييدها بخلاف توفر المال والسلاح.

عقيدة الميليشيات تركز على أن يكون العراق مجالا حيويا لأي حرب تستهدف إيران، وهي ترجمة حرفية لعقيدة الأمن القومي الإيراني التي تسعى لأن تكون ولاية الفقيه ولاية على البشر كعلم، وأن تكون الساحات كلها خطوط حماية لإيران في العراق، كما هو حزب الله حام لإيران في لبنان، والحوثيون حماة إيران في اليمن. لذلك فإن كل ما يصرح به الكاظمي يبقى للترويج الإعلامي، كما يعتقد الكثير من العراقيين.

السؤال الذي نستخلصه من هذا: هل أن الميليشيات الولائية تدفع، من خلال استهدافها المتكرر للمصالح الأميركية على أرض العراق، إلى تحويل أرض الرافدين إلى ساحة صراع بين الولايات المتحدة وإيران؟

أفادت صحيفة "الجاميزر" الأميركية اليهودية الجمعة بان الاستخبارات الأميركية تتوقع أن تقوم إيران بمخاطرات من شأنها تهديد المصالح الأميركية في الشرق الأوسط.
الصحيفة نقلت عن تقرير مكتب مدير الاستخبارات الوطنية "ODNI"، وترجمته وكالة شفق نيوز، قوله إن "إيران ستمثل تهديدا مستمرا للولايات المتحدة ومصالح الحلفاء في المنطقة فيما تحاول تقويض النفوذ الأميركي ودعم المواطنين الشيعة في الخارج، وترسيخ نفوذها وإظهار قوتها في الدول المجاورة، وتشتيت

السلاح لغة التسقيط السياسي في العراق

وليس المهم موضوع خروج النائب العاني على ضوابط عمله كبرلماني لفضح جزء من الواقع السياسي العراقي، من الناحية الانضباطية هذا الموضوع مجاله السليم هو محاسبته داخل البرلمان المهيم عليه من قبل الأحزاب والميليشيات. هناك ليات على البرلمان احترامها.
كانت هذه الجهات الشيعية النافذة "مُهذبة" مع هذا النائب حيث تم التعاطي بلغة سياسية وليست لغة السلاح الشائعة كما حصل للكثيرين ممن مارسوا النقد، وأبرزهم المدغور هشام الهاشمي، لم تعد التابلوهات التقليدية، كالشراكة بين السنة والشيعة والأكراد، صالحة في التعامل السياسي الجديد، فمن يقبلون الانضواء تحت لوائهم، خاصة من السياسيين السنة، عليهم الالتزام بقواعدهم وأهمها عدم المساس بالميليشيات "المقدسة"، لا فرق إن كانت تحت لافتة الحشد الشعبي أم خارجها، وإلا ستقطع عنهم "النعم" وامتيازات الوجاهة خصوصا من البرلمانيين، على من يريد التعبير عن معارضته الواضحة لحكم الأحزاب وميليشياتها أن يذهب إلى صفوف الوطنيين الأحرار الذين رفضوا تلك المزايا والمكاسب وتحملوا شظف العيش والغربة من أجل وطن سرق من أهله.

لا شك أن هناك إحباطا شعبيا عاما مسبقا من نتائج الانتخابات المقبلة، لأن الأحزاب وضعت تدابيرها في استمرار إدمانها الحكم من خلال تشريع القانون الانتخابي في 9 نوفمبر 2020 الذي طالب به نوار أكتوبر، لكن خرج بصياغات ستوفر ضمانات لاستمرار حصول ممثلي تلك الأحزاب في 83 وحدة انتخابية على التصويت لممثليهم عبر تكريس القبيلة والمناطية، والترشيح الفردي سيثبت الهوية الوطنية الجامعة ويعزز أساليب الإبتزاز الديني والمذهبي والعشائري.

التسقيط السياسي التقليدي سيكون مثالا رومانسيا لا يقدم النتائج المطلوبة للواء، وبديله المقبل هو التسقيط بالسلاح وأدواته وأساليبه جاهزة، من بينها الاستعراضات العسكرية في شوارع بغداد واستحضار نماذج وأدوات التكنيل بالسلاح التي يُفزع تذكرها أبناء المحافظات السنية.

لكن مشكلة هذه الأحزاب هي الثورة الشبالية التي خدمت مؤقتا بسبب كورونا، هذه الثورة لن تعطي مشروعية لمرشحي الفساد والقتل في الانتخابات المقبلة، ولن تخضع للشكليات المتوقعة بالتصويت والترشيح القاطلة بان عدم ذهاب المصوتين من العراقيين إلى مراكز الاقتراع سيعطي الفرصة لهيمنة ذات الأحزاب، وأن ترشيح بعض الجهات الثورية من الشباب في تلك الانتخابات سيفيد بنسب متواضعة في المشهد البرلماني المقبل.
شعب العراق يتحمل المسؤولية لانتخابه تلك الزعامات رغم علمه بفسادها. اليوم لن تكون هناك مهادنة، ما تريد هذه الأحزاب موالين وليسا مشاكسين، يخضعون لإرادة الزعيم وجناحه العسكري.

لم يعد الفساد صفة مذمومة عند السياسيين، وغير مطروحة للمفاضلة بين المتنافسين في الانتخابات، كذلك المساعدة عن دمار العراق ومديونية 130 مليار دولار وسرقة 600 مليار أخرى. ما سيعرض هو الولاء التام لأصحاب المال والسلاح.

الخيار بيد الشعب الذي فجزت في ضميره ثورة أبنائه الشجاعة التي قدمت أكثر من سبعمئة شهيد وأربعين ألف موقوف معاني الرفض الواضح. أولئك الراغبون بالذهاب إلى صناديق الاقتراع قادرون على وضع علامة آكس على جميع المتورطين بقتل أبنائهم ونهاهي قوت حياتهم.

في مواسم الانتخابات الأوروبية والأميركية يلجا منظمو حملات المنافسة إلى استخدام أسلوب التسقيط السياسي ضد الخصوم عبر أدوات التشهير الشخصي مثل فضائح التورط المالي بتمويل الانتخابات من قبل جهات محلية أو دولية، أو بتعريض الهدف إلى حملات الفضائح الجنسية. وأصبحت أدوات الإعلام الحديثة، خاصة مواقع التواصل الاجتماعي، ميدانا لهذا النمط من المنافسة السياسية.

في العالم الديمقراطي لا يمكن لحملات التسقيط السياسي الاستغناء عن المعادلة التاريخية (الإنجاز ووعود المستقبل) في منظومة المنافسة بين الأحزاب والسياسيين.

في ديمقراطية عراق 2003 الفريدة والمتخلقة في مظاهرها وفعاليتها الانتخابية لا توجد برامج حقيقية تخضع لمعادلة الإنجاز ووعود المستقبل، بل أحكام هيمنة فرضت على الناس تارة باستخدام المذهب الشيعي وطوقسه ومرجعياته وتارة باستخدام سلاح الميليشيات.

رغم هذا الانتهاك الصارخ للعهد الديمقراطي لا تجرؤ جهة دولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة صانعة هذا النظام المشوه، على أن تكشف هذه الحقيقة المرّة وتعمل على تغييرها، بل على العكس تمنحها الشرعية في كل دورة انتخابية، وهذه إحدى مشكلات شعب العراق المعقدة.

أمثلة مرّة يعيشها الشعب العراقي عند اقتراب موعد الموسم الانتخابي، ومظاهر مؤلمة لدكتاتورية أحزاب الإسلام الشيعي، التي وإن تستخدم بعض ما كان يستخدمه الدكتاتورون في وسائل الضغط على المواطنين وإجبارهم على الخضوع، لكنها تصيف نمطا خطيرا وهو السلخ المزوج بالسياسة في إسقاط الخصوم من خارج الطاقة الشيعية، بتوظيف طائفي يتجدد في العام 2021، إذا ما حصلت الانتخابات المبكرة في العاشر من أكتوبر المقبل.

سيكون مفيدا للجمهور العراقي لو استخدمت ملفات الفساد في حملات التسقيط السياسي، لأنها ستساعد على عرض وثائق وحقائق مثيرة للجمهور تخدeme في تصعيد حملات فضح الفساد ومرجعياتهم. لكن الأحزاب الكبيرة، بالتوصيف المحلي، تعرف ما تشتغل عليه، ولا تحتمل هذا النمط من الفضائح لأنها ستفانل من الزعامات نفسها، وتعمل على تلافى مثل هذه الهفوات التي يقع فيها مديرو الجيوش الإلكترونيين.

استراتيجية التسقيط السياسي الجديدة هي الاستهداف المكوناتي لكل من العرب السنة والأكراد من قبل الزعامات الشيعية خصوصا الموالية لظهران. وتدفع حالة الخوف من المصير الأسود إلى تصرفات أكثر شراسة وعدوانية، ونسوق مثلا حصل قبل أيام، ليس المقصود من الاستدلال به الجانب الشخصي للمستهدف إنما الحالة العامة، وهو تعرض ظافر العاني نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان إلى حملة مُنظمة شرسة من قبل زعامات الكتلتين الأكبر في البرلمان: سائرون بقيادة مقتدى الصدر، والفتح بزعامة هادي العامري الموالي لظهران.

بيانات وتصريحات نارية منها بيان النائب الأول لرئيس البرلمان من التيار الصدري، طالب بطرده من البرلمان بسبب بيانه الذي القاه في اجتماعات البرلمان العربي في القاهرة، خلال عرض ملفات حقوق الإنسان في العالم العربي قبل عدة أيام. قدم بعض الأمثلة عن انتهاكات في العراق كلف المغيبين، بحدود مئة ألف مواطن عراقي قسم منهم ممنوع من العودة. الفقرة الأخيرة من بيانه، التي بررت هذا الهجوم العنيف، هي دعوته البرلمانيين العرب إلى أن تعامل الميليشيات في العراق معاملة داعش.

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

في مواسم الانتخابات الأوروبية والأميركية يلجا منظمو حملات المنافسة إلى استخدام أسلوب التسقيط السياسي ضد الخصوم عبر أدوات التشهير الشخصي مثل فضائح التورط المالي بتمويل الانتخابات من قبل جهات محلية أو دولية، أو بتعريض الهدف إلى حملات الفضائح الجنسية. وأصبحت أدوات الإعلام الحديثة، خاصة مواقع التواصل الاجتماعي، ميدانا لهذا النمط من المنافسة السياسية.

في العالم الديمقراطي لا يمكن لحملات التسقيط السياسي الاستغناء عن المعادلة التاريخية (الإنجاز ووعود المستقبل) في منظومة المنافسة بين الأحزاب والسياسيين.

في ديمقراطية عراق 2003 الفريدة والمتخلقة في مظاهرها وفعاليتها الانتخابية لا توجد برامج حقيقية تخضع لمعادلة الإنجاز ووعود المستقبل، بل أحكام هيمنة فرضت على الناس تارة باستخدام المذهب الشيعي وطوقسه ومرجعياته وتارة باستخدام سلاح الميليشيات.

رغم هذا الانتهاك الصارخ للعهد الديمقراطي لا تجرؤ جهة دولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة صانعة هذا النظام المشوه، على أن تكشف هذه الحقيقة المرّة وتعمل على تغييرها، بل على العكس تمنحها الشرعية في كل دورة انتخابية، وهذه إحدى مشكلات شعب العراق المعقدة.

أمثلة مرّة يعيشها الشعب العراقي عند اقتراب موعد الموسم الانتخابي، ومظاهر مؤلمة لدكتاتورية أحزاب الإسلام الشيعي، التي وإن تستخدم بعض ما كان يستخدمه الدكتاتورون في وسائل الضغط على المواطنين وإجبارهم على الخضوع، لكنها تصيف نمطا خطيرا وهو السلخ المزوج بالسياسة في إسقاط الخصوم من خارج الطاقة الشيعية، بتوظيف طائفي يتجدد في العام 2021، إذا ما حصلت الانتخابات المبكرة في العاشر من أكتوبر المقبل.

سيكون مفيدا للجمهور العراقي لو استخدمت ملفات الفساد في حملات التسقيط السياسي، لأنها ستساعد على عرض وثائق وحقائق مثيرة للجمهور تخدeme في تصعيد حملات فضح الفساد ومرجعياتهم. لكن الأحزاب الكبيرة، بالتوصيف المحلي، تعرف ما تشتغل عليه، ولا تحتمل هذا النمط من الفضائح لأنها ستفانل من الزعامات نفسها، وتعمل على تلافى مثل هذه الهفوات التي يقع فيها مديرو الجيوش الإلكترونيين.

استراتيجية التسقيط السياسي الجديدة هي الاستهداف المكوناتي لكل من العرب السنة والأكراد من قبل الزعامات الشيعية خصوصا الموالية لظهران. وتدفع حالة الخوف من المصير الأسود إلى تصرفات أكثر شراسة وعدوانية، ونسوق مثلا حصل قبل أيام، ليس المقصود من الاستدلال به الجانب الشخصي للمستهدف إنما الحالة العامة، وهو تعرض ظافر العاني نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان إلى حملة مُنظمة شرسة من قبل زعامات الكتلتين الأكبر في البرلمان: سائرون بقيادة مقتدى الصدر، والفتح بزعامة هادي العامري الموالي لظهران.

بيانات وتصريحات نارية منها بيان النائب الأول لرئيس البرلمان من التيار الصدري، طالب بطرده من البرلمان بسبب بيانه الذي القاه في اجتماعات البرلمان العربي في القاهرة، خلال عرض ملفات حقوق الإنسان في العالم العربي قبل عدة أيام. قدم بعض الأمثلة عن انتهاكات في العراق كلف المغيبين، بحدود مئة ألف مواطن عراقي قسم منهم ممنوع من العودة. الفقرة الأخيرة من بيانه، التي بررت هذا الهجوم العنيف، هي دعوته البرلمانيين العرب إلى أن تعامل الميليشيات في العراق معاملة داعش.